شبكة الجزيرة
ALJAZEERA NETWORK

تقـــــاريـــــــــر

الوفاق والحوار الوطني في البحرين:
من المشاركة إلى الانسحاب

د. عمر الحسن
لميس ضيف

أغسطس/آب ٢٠١١

أعلنت جمعية الوفاق، كبرى جمعيات المعارضة البحرينية، في السابع عشر من يوليو الماضي، الانسحاب من حوار التوافق الوطني الذي أطلقته الحكومة البحرينية في الثاني من نفس الشهر، وذلك بعد الجلسة الثانية من الجولة الثانية للحوار، وصرّحت في بيان لها ™إن هذا الحوار لن ينتج حلا سياسيا جذريا للأزمة البحرينية بل إن مخرجاته معدّة سلفا وستزيد التعقيد في الأزمة السياسية في البحرين¥.

فهل تهاوى التوافق الوطني بسبب انسحاب جمعية الوفاق؟ ما هي أهداف جمعية الوفاق من وراء هذا الانسحاب؟ وما هو موقف التيارات السياسية الأخرى في البحرين من هذا الانسحاب؟

طرحنا هذه الأسئلة على باحثين كلاهما من البحرين لنتعرف من خلال إجابتيهما على مقاربتين ربما تسهمان في توضيح خلفيات وتداعيات انسحاب جمعية الوفاق من الحوار الوطني البحريني.

- جمعية "الوفاق" والحوار الوطني في البحرين: الخلفيات والمواقف والتداعيات (**د. عمر الحسن**).
- انسحاب الوفاق: ينهي حوار التوافق الوطني دون توافق وطني (**لميس ضيف**).

جمعية "الوفاق" والحوار الوطني في البحرين..
الخلفيات والمواقف والتداعيات

د. عمر الحسن*

تلجأ دولة ما إلى الحوار الوطني في أوقات التحولات الكبيرة والأزمات، من أجل تحقيق أهداف محددة على قدر من الأهمية لمستقبل البلاد(١)، وبالتالي يمكن اعتباره -أي الحوار- "حالة من التفاهم بين مختلف المكونات الوطنية للوصول إلى تسويات سياسية وتحقيق المصلحة الوطنية".. وتلك الحالة من التفاهم تتطلب مجموعة من الشروط لتكون نتائجها معبرة بالفعل عن توافق كافة القوى والتي عليها أن تلتزم بهذه النتائج(٢).

وتأسيسًا على المفهوم السابق للحوار، فإن انسحاب جمعية "الوفاق الوطني الإسلامية" من "حوار التوافق الوطني" البحريني، قد يحمل بعض الآثار والانعكاسات على عملية الحوار، باعتبارها - أي الجمعية- إحدى مكونات النسيج السياسي البحريني. وللتعرف على هذه الآثار والانعكاسات، من المهم عرض التسلسل الزمني لخلفيات الدعوة إلى هذا الحوار التي أطلقها الملك "حمد" في يونيو/حزيران ٢٠١١؛ على أن يسبقه استعراض موقف "الوفاق" من الدعوة الأولى التي أطلقها أيضًا الملك عقب أحداث شهري فبراير/شباط ومارس/آذار لمعرفة كيف قابلت الجمعية الدعوتين، لاستخلاص أسباب وتداعيات انسحابها من الحوار الأخير، وتأثيراته.

أولاً: الدعوة إلى الحوار.. الخلفيات والمواقف

يعد ميثاق العمل الوطني الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في البحرين والذي حاز تأييد ٩٨,٤% من المصوتين عليه عام ٢٠٠١(٣) أحد ثمار المشروع الإصلاحي الذي أطلقه الملك "حمد" مع بداية توليه الحكم عام ١٩٩٩، فتأسيسًا عليه انفردت مملكة البحرين عن غيرها من دول مجلس التعاون بوجود جمعيات سياسية تعد "بمثابة أحزاب سياسية"، عددها ٢٠ جمعية، كان الهدف منها تفعيل المشاركة السياسية الحقيقية وتعزيز مبدأ المواطنة؛ مما خلق نشاطًا متجددًا في الحياة المدنية والسياسية؛ حيث أصبح في البحرين انتخابات تشريعية (فازت جمعية "الوفاق" المعارضة في نسختها الثالثة الأخيرة بجميع المقاعد التي ترشحت لها وعددها ١٨ مقعدًا من أصل ٤٠ مقعدًا)، ومجتمع مدني نشط (ارتفع عدد جمعياته من ١٨٩ عند تولي الملك السلطة إلى ٤٥٢ مع نهاية ٢٠١٠)، وإعلام متنوع (فهناك ١٣ صحيفة ومجلة بعد أن كانت ٤ فقط عام ٢٠٠١؛ اثنتين منها تصدران باللغة العربية واثنتين باللغة الإنجليزية)، وفرص أكبر للمرأة، واحترام حقوق الإنسان، وعدالة اجتماعية، وقضاء مستقل، وأجهزة رقابة مالية وإدارية...إلخ

وفي الوقت الذي كانت المملكة تستعد فيه للاحتفال بمناسبة صدور ميثاق العمل الوطني في الرابع عشر من فبراير/شباط قامت المعارضة البحرينية ومنها "الوفاق" تحت دعاوى حرية الرأي والتعبير بنقض ومخالفة ما تضمنه الميثاق من نصوص وبنود تنظم كافة مناحي الحياة في البحرين، ومنها حق التظاهر والتجمع؛ وذلك من خلال الخروج في مظاهرات واحتجاجات غير مرخصة ولم يتم الإخطار عنها قبل حدوثها على طريقة الاحتجاجات التونسية والمصرية.. ناسين أو متناسين أن البحرين ليست تونس ولا مصر، وأن غالبية الشعب وكل الجيش مع النظام.

ورغم تأكيد الحكومة أن التعبير عن الرأي يجب أن يكون بأسلوب الحوار والتظاهر السلمي المرخص لا التصعيد أو التأزيم، إلا أن جمعيات المعارضة بقيادة "الوفاق" رفضت ذلك، بل ودعت إلى مواصلة التظاهر والاحتجاج فقامت باحتلال دوار اللؤلؤة وقطعت الطرقات؛ مما أدى بطبيعة الحال إلى صدامات مع قوات الأمن وسقوط ضحايا.

وحرصًا من الملك على تهدئة الأمور كلَّف ولي عهده يوم ١٨فبراير/شباط٢٠١١ بفتح حوار مع جميع الأطراف معلنًا استعداده للتجاوب مع أي مقترح يحقق مصلحة البحرين ويصون مكتسباتها ويوحد أطيافها ومكوناتها، غير أن جمعيات المعارضة ومنها "الوفاق" رفضت الدعوة واستمرت في التصعيد والتطاول على رموز النظام، ثم جمدت عضوية أعضائها في مجلس النواب والذين استقالوا بعد ذلك، بهدف تعطيل الحياة البرلمانية في المملكة، ووضعت شروطًا لبدء الحوار يصعب تحقيقها، على رأسها استقالة الحكومة، وتشكيل حكومة انتقالية جديدة، وتغيير قانون الانتخابات، والاتفاق على دستور جديد من خلال تشكيل جمعية تأسيسية(٤)، وغيرها من شروط.. في استنساخ لتجربة المحاصصة العراقية التي أثمرت كل ما نراه على الساحة العراقية، من اقتتال طائفي وخراب ودمار؛ مما زاد من حالة الاحتقان السياسي والفوضى الأمنية.

بالمقابل اتخذت الحكومة قرارات تهدئة، أهمها: سحب قوات الجيش ووحدات الأمن من الشوارع ومنافذ دوار اللؤلؤة، من أجل تفادي الاصطدام مع المتظاهرين، وأمر الملك بإطلاق سراح عدد من المحكومين، وإيقاف السير في الدعاوى الجنائية المقامة ضد ناشطين معارضين(٥)، وأقال بعض الوزراء الذين كانت المعارضة تطلق عليهم وزراء التأزيم، ثم أعلن ولي العهد أن الحوار سيشمل الموضوعات التالية: مجلس نواب كامل الصلاحيات، حكومة تمثل إرادة الشعب، دوائر انتخابية عادلة، موضوع التجنيس، محاربة الفساد المالي والفساد الإداري، أملاك الدولة، معالجة الاحتقان الطائفي.. إلخ

وبدلاً من ترحيب جمعية "الوفاق" بإعلان ولي العهد والجلوس إلى طاولة الحوار هي والجمعيات الأخرى، استمرت بالتحدي ووصفت مبادرة الحوار بأنها "مؤامرة ضد الثورة"، وهددت بالعصيان المدني في حال عدم الاستجابة لمطالبها، ورفعت سقف مطالبها إلى إسقاط النظام، كما نقل

المتظاهرون والمحتجون تظاهراتهم غير المرخصة إلى مقر رئاسة الحكومة ثم إلى مجلسي الشورى والنواب وبعدها إلى وزارة الداخلية ثم إلى الديوان الملكي، ثم أمرت النقابات العمالية والتعليمية والطبية وحتى اتحادات الطلاب الجامعية بالإضراب العام بهدف شل الحياة العامة في البحرين.

وفي يومي ١٠ و١١ مارس/آذار ٢٠١١، ارتفع سقف مطالب بعض جمعيات المعارضة دون اعتراض من جمعية "الوفاق" إلى إقامة جمهورية في البحرين على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران التي سخرت وزراءها ودبلوماسييها ووسائل إعلامها إلى تأييد ما كانوا يطلقون عليه "ثورة البحرين".

أما الشيخ "علي سلمان" أمين عام جمعية "الوفاق" فقد كان نشطًا في إجراء المقابلات التلفزيونية والتصريحات الصحفية يهدد ويتوعد، ويذكِّر بما حدث في مصر وتونس.

وقد أخذت الأحداث في البحرين اتجاهًا تصاعديًا يومي ١٤ و١٥ مارس/آذار ٢٠١١، انطوى على مؤشرات تنذر بالخطر؛ حيث تفاقمت الأزمة وتعثَّر الحوار بعد المواجهات التي شهدتها المملكة يوم ١٣ مارس/آذار ٢٠١١، بعد قيام المحتجين بقيادة "الوفاق" والجمعيات الأخرى بإغلاق طريق الملك فيصل، وقطع الطرقات الرئيسية في وسط العاصمة، والاعتصام في المرفأ المالي الذي هو عصب الحياة الاقتصادية؛ حيث اعتُبر ذلك تجاوزًا لكل الخطوط الحمراء، فبدأت أصوات الشعب تناشد الحكومة التحرك ووقف الفوضى وإعادة الأمن إلى الوطن؛ ولهذا قامت الشرطة بإخلاء دوار اللؤلؤة والطرقات والمرفأ المالي مما تسبب بسقوط ضحايا من الطرفين.. عندها أعلن الملك حالة السلامة الوطنية لمدة ثلاثة شهور من ١إبريل/نيسان٢٠١١، وطلب من دول مجلس التعاون -طبقًا لاتفاقية الدفاع المشترك- تدخل قوات درع الجزيرة لحماية المنشآت الحيوية في المملكة حتى تتمكن قوات الأمن البحرينية والجيش من حماية المدنيين وممتلكاتهم.. وبعد أن هدأت الأحوال، قبل نهاية الشهور الثلاثة المشار إليها، قرر الملك رفع حالة السلامة الوطنية، وأصدر مرسومًا بتشكيل لجنة حوار وطني برئاسة رئيس مجلس النواب "خليفة الظهراني"(٦)، وأكد أن ما تقرره لجنة الحوار سيلتزم به هو والسلطة التنفيذية بعد إقراره من السلطة التشريعية.

وقد نالت هذه الدعوة تأييدًا محليًا وإقليميًا، إلا أن جمعية "الوفاق" رفضتها في البداية مشترطة إجراء الحوار مع الملك أو ولي عهده.. وهو ما رفضته سابقًا.

واستمرت الجمعية في التصعيد بتنظيم التظاهرات وإصدار البيانات والتصريحات الاستفزازية والتهديدية؛ الأمر الذي رأى فيه مراقبون أنه محاولة للهروب من الحوار، أو أنها لا تريد مشاركة باقي أطياف ومكونات المجتمع فيه، بل تريد فرض أجندتها هي(٧)؛ حيث رفض أمينها العام "علي سلمان" إجراء أي حوار، مهددًا بأن البحرين لن تعرف الاستقرار إذا لم تُلَبَّ مطالبها (٨).

ثم عادت "الوفاق" لتبرر رفضها المشاركة في الحوار بسبب التهميش، لضآلة نسبة تمثيلها، لكنها عادت ووافقت على المشاركة قبل ساعات من بدئه، وبعدها بأيام أعلنت مقاطعتها المحورين الاجتماعي والاقتصادي، مع تأكيد مشاركتها في المحورين السياسي والحقوقي، وقد تمحور طرح جمعية "الوفاق" في المحور السياسي حول ضرورة تشكيل حكومة منتخبة تخضع في أعمالها لرقابة السلطتين التشريعية والقضائية(٩)، ثم تقدمت بمطالب جديدة، أهمها: أن تشكيل الحكومة يجب أن يتم من قبل الكتلة ذات الأغلبية في مجلس النواب، وإقرار البرامج الحكومية عبر البرلمان، وتحويل تقرير الرقابة المالية من الملك إلى مجلس النواب، وأحقية مجلس النواب بكامل صلاحياته التشريعية والمالية، وبالنظر إلى هذه المطالب يتضح الآتي:

١. **أنها تهدف لإفشال الحوار**(١٠): فـ"الوفاق" ترفض الاستماع لأي آراء أخرى، وتهدد باستمرار باللجوء للشارع في حال عدم الموافقة على المقترح..أي إلى الفوضى.

٢. **صعوبة تحقيقها** (١١): نظرًا لأن هناك اختلافات بين البيئة السياسية الخليجية ونظيراتها في الدول الأخرى التي تسود فيها الملكيات الدستورية، إضافة إلى أن أي أطروحات في هذا الصدد يجب أن تتوافق وخصوصية المملكة ومحيطها الإقليمي.

٣. **أنها لا تعبر عن الإرادة الشعبية**(١٢): فقد نص ميثاق العمل الوطني، والذي حظي بتأييد غالبية الشعب في الفصل الرابع الفقرة الأولى على أن الملك هو الذي يعيّن رئيس مجلس الوزراء والوزراء، ويعفيهم من مناصبهم، وفقًا للدستور(١٣)، فضلاً عن أن هذا المطلب الذي تصر عليه المعارضة اليوم ليس أولوية وطنية، ولابد من ملاحظة أن "إرادة الشعب" في علاقته بالحكومة لا تعبر عنها أية قوة سياسية وحدها في المجتمع.. وأمام رفض القوى السياسية المشاركة في الحوار حول مطالب "الوفاق"، أعلنت الأخيرة انسحابها منه.

وهكذا، من خلال رصد مواقف "الوفاق" من الحوار يمكن استنتاج أن الأحداث التي شهدتها البحرين خُطِّط لها منذ البداية أن تسير في طريق التأزيم لا الحل؛ حيث كانت الحكومة صاحبة المبادرة والفعل على صعيد طرح المبادرات السياسية للخروج من الأزمة؛ ما يعني أنها هي التي تسعى إلى الحل، فيما اعتادت الوفاق والجمعيات الأخرى على أن تكون هي صاحبة رد الفعل؛ أي أنه لم يكن في نيتها الوصول إلى حل، وإنما كان شاغلها هو التصعيد والتأزيم.

ثانيًا: تداعيات انسحاب "الوفاق" من الحوار

انطلاقًا من الاستنتاج السابق، فإن قرار انسحاب "الوفاق" لم يكن له تأثير على مجريات الحوار نفسه لجهتين، الأولى: أن أجندة "الوفاق" لا تخدم الداخل البحريني بقدر ما تخدم أجندات خارجية، وبالتالي فإن جميع مرئياتها لم تكن لتصب في إنجاح الحوار، وإنما إفشاله، وهو ما يعني أن انسحابها جاء في صالح استمرار الحوار، وهو ما أكد عليه أيضًا رجل الدين الشيعي الشيخ "محسن العصفور" (١٤) الذي أكد أنه سينشئ جمعية سياسية جديدة تعبر عن الأغلبية الصامتة من الشيعة، متهمًا جمعية "الوفاق" بأنها تمثل المصالح الإيرانية، وبالتالي فإنها إذا وصلت إلى السلطة عبر مقترحها بتشكيل حكومة منتخبة فإن الوضع في البحرين سوف يصبح شبيهًا بلبنان".

أما الثانية: فهي استمرار مشاركة الجمعيات السياسية الأخرى المتحالفة مع "الوفاق" في جلسات الحوار، وهو ما كشف حقيقة توجهات ونوايا "الوفاق"، الأمر الذي ترتب عليه حدوث انقسام داخلي لأول مرة في صفوفها بين مطالب بالعودة إلى طاولة الحوار، والمشاركة فيه، وآخر أصر على المقاطعة والعزوف عن حضور جلساته، فضلاً عن استقالة بعض أعضائها احتجاجًا على قرار الانسحاب، وقيامها بإيقاف عضوية أعضائها المقيمين خارج البحرين.. أي أن "الوفاق" كانت خاسرة من انسحابها، لخروجها عن إجماع كافة القوى السياسية والمجتمعية المشاركة في الحوار، وهو ما انعكس سلبًا على صورتها ليس فحسب داخل المملكة، بل وخارجها، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية، باعتبارها الطرف الرئيسي المعطل للحوار والساعي نحو التصعيد والتأزيم وفوضى الشارع.

خاتمة

وعلى ذلك، فإذا كان الرفض لما أسفر عنه الحوار من نتائج كان هو العنوان الرئيسي لموقف جمعية "الوفاق"، باعتبار أنه كما تروج، لم يمثل "الإرادة الشعبية"، ولم يلبِّ مطالب المعارضة، فإن ذلك لا يعني أن الحوار قد فشل في تحقيق النتائج المرجوة منه؛ فقد حقق الحوار مكاسب حقيقية، ولعل أهمها: التوافق على الغالبية العظمى من مرئياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، لجهة زيادة صلاحيات مجلس النواب التشريعية والرقابية، وإعادة النظر في الدوائر الانتخابية، ونقل رئاسة المجلس الوطني لرئيس مجلس النواب، ووضع معايير لاختيار أعضاء مجلس الشورى، وتفعيل توصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية، وإنشاء مركز دائم للحوار الوطني، ووضع قانون يجرِّم أي تمييز بين المواطنين، ووضع آليات للحد من ممارسة العمل الطائفي في الجمعيات وغير ذلك. والأهم هو التقاء هذا العدد من ممثلي كافة قوى وتيارات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، على طاولة حوار واحدة، وهو ما يؤكد أن المجتمع البحريني سيظل نسيجًا واحدًا ولن يستطيع أحد تمزيقه إلى طوائف وجماعات متصارعة.

ورغم ذلك، ينبغي التنويه أنه ما زال هناك تحديان يواجهان البحرين بعد انتهاء حوار التوافق الوطني يتمثلان في: كيفية تفعيل سلسلة المرئيات التي توافق عليها المشاركون به؛ ولهذا شكَّل الملك لجنة برئاسة الشيخ "محمد بن مبارك" نائب رئيس الوزراء لمتابعة تفعيل توصيات الحوار، واستمرار قوى المعارضة المتطرفة في الضغط باتجاه حلول راديكالية بمساعدة خارجية.

** سفير جامعة الدول العربية في لندن ودبلن سابقًا، رئيس مركز الخليج للدراسات الإستراتجية – لندن.*

المراجع

١- د.أحمد مختار الجمال، الموسوعة السياسية (الحلقة ١٧)، مجلة شؤون عربية، عدد ١٤٦، صيف ٢٠١١.

٢- حمدي قنديل، المصري اليوم، ٢٠١١/٥/٣٠.

٣- د. عمر الحسن، بعد عشر سنوات على حكم حمد.. الحقوق والحريات والتنمية في البحرين، لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٩، ص ٦.

٤- رويترز٢٠١١/٢/٢٣.

٥- الحياة، رويترز، ٢٠١١/٢/٢٣.

٦- أخبار الخليج، ٢٠١١/٦/١٤.

٧- الوطن البحرينية، ٢٠١١/٦/١١.

٨- الجزيرة نت، بي بي سي، وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٠١١/٦/١١. رويترز، ٢٠١١/٦/١٢.

٩- الشرق الأوسط، القدس العربي، الحياة، وكالة الأنباء البحرينية، أخبار الخليج، القدس العربي، الوسط، الأيام، البلاد البحرينية، الوطن البحرينية، البيان الإماراتية، وكالة الأنباء الفرنسية، وكالة الأنباء الألمانية، يونايتد برس إنترناشيونال، ٢٠١١/٧/١٢.

١٠- فيصل الشيخ، الوطن البحرينية، ٢٠١١/٧/٧.

١١- فوزية رشيد، أخبار الخليج، ٢٠١١/٧/٧.

١٢- السيد زهرة، أخبار الخليج، ٢٠١١/٧/١١.

١٣- الموقع الرسمي لمجلس الشورى البحريني، إضغط هنا.

١٤- واشنطن تايمز، ٢٠١١/٨/٩.

انسحاب الوفاق: ينهي حوار التوافق الوطني دون توافق وطني

لميس ضيف *

شهدت البحرين بعد يوم واحد فقط من تسلم عاهل البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لمرئيات الحوار الوطني- احتجاجات شعبية واسعة عمت مناطق البلاد، وأدت لاشتباكات بين قوات الأمن وأنصار المعارضة بعد أن نظمت الأخيرة مهرجانين شعبيين يوم الجمعة الموافق للتاسع والعشرين من يوليو/تموز؛ أولهما بمعية جمعية الوفاق -كبرى جمعيات المعارضة- بعنوان ™الشعب مصدر السلطات¥، والثاني لائتلاف شباب ١٤ فبراير/شباط بعنوان ™حق تقرير المصير¥ في مؤشر واضح على أن الحوار الوطني، الذي انطلق مطلع يوليو/تموز بمبادرة من عاهل البلاد، قد فشل في احتواء غليان الشارع وتهدئة الأوضاع المتأزمة منذ فبراير/شباط الماضي.

هذا ويرى مراقبون أن انسحاب جمعية الوفاق من الحوار، وتسليم توصيات للحوار لم تصادق عليها المعارضة ولم تعترف بها، يُنذر بفصل جديد من الصراع السياسي في البحرين أشد تعقيداً من سابقيه؛ فسقوط الرهان على الحوار يعني استمرار الفراغ العميق بين النظام والمعارضة، وتعليق التفاوض يعني العودة للشارع وتهاوي الحل المؤسسي الذي عوَّل عليه الكثيرون لإخراج البلاد من محنتها التي تُعد الأسوأ منذ ستينيات القرن الماضي..

هل تهاوى التوافق الوطني بسبب انسحاب الوفاق؟

أصابع الاتهام توجهها السلطة وموالوها لجمعية الوفاق الوطني -كبرى جمعيات المعارضة- التي أغلقت بانسحابها المفاجئ من الحوار الوطني نوافذ الحوار مع السلطة؛ فمنذ انطلاق موجة الاحتجاجات الشعبية في البحرين، والتي أدت لسقوط ٣٣ قتيلاً على الأقل ومئات الجرحى، وتشهد البحرين صراعًا داخليًا حادًا ألقى بظلاله على الأمن والاقتصاد والسياحة، وأدى لفرض الأحكام العرفية (لفترة ما) ودخول قوات درع الجزيرة للمساهمة في السيطرة على الشارع الهائج.. وفي إطار سعيها للتهدئة واحتواء الشارع قررت السلطة البحرينية إطلاق هذا الحوار الذي رحبت به دول عديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي كمخرج للأزمة. ولا يبدو أن الحوار، بعد انسحاب الوفاق وتأكيد باقي الجمعيات المعارضة على امتعاضها لنتائجه ومخرجاته، سيكون خطوة في سبيل الحل بقدر ما هو خطوة في سبيل التأزيم..

فريق الموالاة: الوفاق تخطط لاختطاف المطالب الشعبية

من جهتها أكدت القوى الوطنية المحسوبة على السلطة أن انسحاب الوفاق جاء لأن الحوار لم يصب في مصلحتها، ولأن "أغلب أطروحاتها لم تحظ بتوافق من أغلبية المشاركين، خاصة في

محور الحكومة المنتخبة" على حد قول رئيس تجمع الوحدة الوطنية. وتصر قوى الموالاة على أن الوفاق لم تكن راغبة في المشاركة أصلاً وأن مشاركتها كانت صورية وإجراء تكتيكيًا اتخذته استجابةً للضغوط الخارجية خصوصًا أن الحوار بشكله الحالي لا يخدم أجندتها.. وتتهم تلك القوى جمعية الوفاق بأنها تفتعل الأزمة بإصرارها على مطالب سياسية تبتغي من ورائها الوصول للسلطة؛ فالوفاق -كما تزعم فرق الموالاة- تطالب ببرلمان كامل الصلاحيات، وإعادة توزيع الدوائر الانتخابية لتحظى بسيطرة كاملة تمكنها من أن تشكل هي الحكومة.. وتتسق تلك الاتهامات مع اتهامات أخرى ترمي الوفاق بامتلاك أجندة خارجية تخدم الأطماع الإيرانية في البحرين.

الوفاق تبرر انسحابها: الحوار "مسرحية"

من جهتها أعلنت جمعية الوفاق أن انسحابها من الحوار الذي وصفته على لسان ناطقها الرسمي خليل المرزوق "بالمسرحية" جاء بعد أن لمست عبثية الحوار، وحقيقة أن السلطة فرضت أجندتها سلفًا باستئثارها بـ٩٠% من مقاعد الحوار وتخصيصها ٣٥ مقعدًا من أصل ٣٢٠ لكافة الجمعيات المعارضة بما فيها الوفاق التي تمثل ٦٤% من الكتلة الانتخابية في البلاد، ورغم ذاك لم يتعد تمثيلها في الحوار الـ ٦،١٪ بخمسة مقاعد فقط.

ولم يكن التمثيل المجحف هو مأخذ الوفاق الأوحد بل انتقدت بشده حذف محاور أساسية من أجندة الحوار لصالح محاور هامشية، وتجاهل الحوار لطرح قضايا تمس جوهر الصراع من قبيل الملكية الدستورية، وجزئية الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، والمجلس التأسيسي لإصدار دستور جديد، وهي العناوين العريضة لمطالب المعارضة التي عبّر عنها الأمين العام للحركة الشيخ علي سلمان بقوله: "مطالبنا تتمحور حول إصلاح جذري ديمقراطي يتمثل في حكومة منتخبة بإرادة شعبية، ومجلس منتخب يتفرد بالصلاحية التشريعية والرقابية الكاملة، ودوائر عادلة، ونظام انتخابي شفاف ونزيه، وقضاء مستقل وآمن من حيف وتعسف الأجهزة الأمنية". وهي نقاط تجاهلها الحوار على حد زعم المعارضة.

وقد طالبت جمعية الوفاق بعرض نتائج الحوار في استفتاء شعبي عام وهو ما رفضته السلطة التي أوضحت على لسان القاضي خالد عجاجي أحد منسقي الحوار أن الحوار "لن يخرج بقرارات إنما مرئيات تُرفع للملك" وهو ما اعتبرته الوفاق استهانة برغبات الشارع؛ لأن الحوار بشكله الحالي "لن ينتج حلا سياسيا جذريا للأزمة البحرينية بل إن مخرجاته معدّة سلفا وستزيد الأزمة السياسية تعقيدا".

الجمعيات المعارضة الأخرى تبقى وترفض

يشار إلى أن ثلاث جمعيات سياسية معارضة هي "وعد" و"المنبر التقدمي" و"التجمع القومي" كانت قد هددت بالانسحاب من مؤتمر الحوار الوطني أيضا، ولكنها لم تنسحب بيد أنها أكدت في بيان مشترك على أن تركيبة الحوار لا تمثل الإرادة الشعبية "وبالتالي فإن الجمعيات الثلاث ترفض الموافقة على النتائج التي تم التوافق عليها أو تلك التي لم يتم التوافق عليها في الحوار الوطني لأنها لا تمثل رغبة الشعب".

وبغياب التوافق داخل الحوار وصف بعض المحللين الوضع بأن الحكومة البحرينية "تتحدث مع نفسها" خصوصا بعد تهميش آراء الجهات التي تخالفها وتتعارض معها، واعتبر المراقبون أن الأمر بزيادة الرواتب وزيادة صلاحيات المجلس التشريعي الذي أصدره عاهل البلاد تزامنًا مع انتهاء الحوار الوطني مجرد "مسكنات لا تعالج الأزمة والعلّة السياسية"؛ إذ لن يتوقف الشعب عن المطالبة بالإصلاح الحقيقي والتعديلات الدستورية التي تقود لتداول السلطة.

مشهد مربك

انتهى الحوار الوطني ولكن نهاية الأزمة البحرينية تبدو بعيدة المنال في ظل تزايد الاحتقان الشعبي وتعالي التوتر المذهبي؛ فوفقا لـ"هيومن رايتس ووتش" فإن أعداد المفصولين من أعمالهم بسبب المشاركة في الاحتجاجات قد "تخطى حاجز الـ ٢٠٠٠ موظف منذ مارس/آذار الماضي. كما تعرض أكثر من ١٦٠٠ بحريني للاعتقال وقُدِّموا لمحاكمات جائرة أمام محكمة عسكرية خاصة". كما لا يزال عدد من أفراد الطواقم الطبية بالإضافة لرموز المعارضة في المعتقل ضمن تقارير حقوقية تؤكد تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة.

وسط كل هذا يعتقد محللون أن انسحاب جمعية الوفاق كان تحصيل حاصل؛ فحتى لو كانت الوفاق قد استمرت وتوافقت على أطروحات السلطة فإن الشارع لن يهدأ لاسيما في ظل استمرار القبضة الأمنية ومضايقة النشطاء.

حوار جديد.. من رحم حوار فاشل

تمامًا كباقي المجتمعات التي تعيش ربيع الثورات العربية، يسعى المجتمع البحريني لإعادة إنتاج نفسه بشكل جديد في وجود تيارات متحفزة للتغيير وأخرى مستميتة لإبقاء الأوضاع الداخلية على ما هي عليه.

وكانت السلطة في البحرين قد حاولت عبر حوار التوافق الوطني الأخير أن تحتوي الشارع وتمتص غضبه، ولكن استمرار التحركات الشعبية، وتعالي وتيرتها، وتصاعد خطابها قد بعث

برسالة مفادها أن الأوضاع لن تهدأ إلا بمعالجات حقيقية وإصلاحات جذرية يتوافق عليها الشعب بكافة فصائله وأطيافه؛ فيبدو أن الجماهير قد تلقت خبري زيادة الرواتب وتعزيز صلاحيات البرلمان ببرود، فتلك الحلول ربما جاءت محبطة ومتأخرة على حد تعبير المحللين؛ فلو كانت بدرت من قبل لربما كان لها وقع آخر أما بعد هذه الأحداث فالناس حسب ما تظهره تحركات الشارع تتطلع لتغييرات حقيقية، "على الملك أن يصحح الوضع الآن قبل أن يتأخر الوقت" هكذا يقول أحد أقطاب المعارضة ناصحًا الملك بـ"الاستماع إلى شعبه وإطلاق حوار جاد يبحث المشاكل السياسية".

وربما كان فشل الحوار الحالي بوابة لدعوة الفرقاء لحوار جديد يتجنب أخطاء الماضي ويقود لمصالحة وطنية تنهي أزمة البلاد الطاحنة؛ فقطار المطالبات الديمقراطية في البحرين قد انطلق ولا يبدو أنه سيتوقف بعد كل التضحيات التي قُدمت دون مكتسبات حقيقية.

** كاتبة وباحثة بحرينية*

المصادر

١- البحرين تقول: إن الحوار الوطني سيستمر رغم انسحاب جمعية الوفاق.. رويترز
٢- المنامة: ™الوفاق¥ المعارضة تنفذ تهديدها وتنسحب من الحوار الوطني.. صحيفة الشرق الأوسط ١٨ يوليو/تموز
٣- إحباط الحوار الوطني مع انسحاب الوفاق واستمرار القمع.. تقرير لشبكة آيفكس
٤- مقال لأنور الرشيد الأمين العام لمنتدى مؤسسات المجتمع المدني الخليجي
٥- البيان المشترك للجمعيات المعارضة ١٧ يوليو/تموز

انتهى